

وخرج الدليل للطلب لانه والدين ستة منهم  
خمسة لعدد احوال واما الاثنا عشر والاربعون  
وخمسة لاربع اجماع وخصر مجلس فاذا اجمع  
الدين مع الدليل اربع الدليل اربع الدليل او  
بعضها حينئذ فان المخرج الكافي لهما اولها التي  
عشر واذا اجمع المير مع الدليل اربع الدليل  
او بعضها فان المخرج الكافي لهما اولها اربعة عشر  
والامر لا يجمع **بعضها في ما يزل العرائض**  
**بعضها لا يجمع لان الامر لا يكون الا للرجل**  
عند وجود الفرع الوارث والثلث لا يكون  
الا لام ولا اولادها وللمد عند عدم الفرع  
الوارث فان حازت المسألة فرع وارث يجب  
لام والحد الى الدس ومحمد ولد الام حرماتا

او فرض مختلفين

وام وعم فيها ربع وثلث ومخرجها متباينان فاحلها  
اثنا عشر او زوج وام وان فيها ربع وثلث وربع  
ومخرجها متوافقان بالصف فاحلها اثنا عشر  
ايضا او زوج وثمان وفيها ثمن وثلثان ومخرجها  
متباينان فاحلها من اربعة وعشرون او زوج  
وام وان فيها ثمن وسدس ومخرجها متوافقان  
بالصف فاحلها اربعة وعشرون ايضا **واعلم**  
**احوال المسائل عند الكهنة من تقدم في الفقه**  
**والدليل من جهة فقط وهي اسان ودرية**  
**والرابع وستة وعشرون واثنا عشر واربع**  
**وعشرون لان احوال المسائل ماخوذ من**  
**فارج الترمذي سنة المقدرة في القرار العظيم**  
**ومخرج الصف اثنا عشر والربع اربعة والامر بما فيه**  
ومخرج

Copyright © King Saud University